

ولا قوله مطلقا فاما العذر فلا يصح تبيينه بل غير النكاح
 على الطاهر من مفهوم الصفه ولو فرق بين حكمي من آخر كونه وهذه
 الابه وردت في نحو دعوى الرده وهو نفس في سببه فتعبد القطع
 بالمطلوب عند القطع بالمتن وعدم لوله ولنه للكون بخصه لا يعالج
 انه لا عموم في الابه كما افاده في المنهج المهدي علم لان نقول
 قد فهم التعميم من قوله تعالى ان حكمه فاسق بنبأ كانه اعم
 علم في الرداه وعمه وبت انما وهذا لو كرهه
 واصل القضاء في قول الاخبار بنو بويه عاجر خلا للام
 فالقاضي التعميم كما في الطريق التي القطع لان المراد الاعمال
 التي بين واحكام الابه علم بان الطعن لا يرفع العموم في كل
 ذلك القطع بالطاهر لانه الذي تعبد نابه وهو الذي في الجملة جوع
 عن ذلك الطريقه احد وكان ذلك على علم عدم اسلام او طالب
 وقد لو قضي اسلام في البواقيت وفي الاحكام فارضى اسلام
 او طار حلاف وحكي للمصوره وغيره اجماع الا على
 القول بالسلام لكن قال الامر للموصيه في الشفا ان السلام
 اجدر به في قول كونه وكان المصوره سلمه قطع على كونه لقطع الرضى
 صحت على السلام ما علمنا ولا اجبرنا احد من السلف ان كان سلم
 بل فعلنا ما قاله رسول الله صلى الله عليه واله سلم ولا اله الا الله
 محمد رسول الله اشهد ان لا اله الا الله محمد رسول الله
 انزل

التعليق

لقد فهم على بعض

انزل

Copyright © King Fahd University